

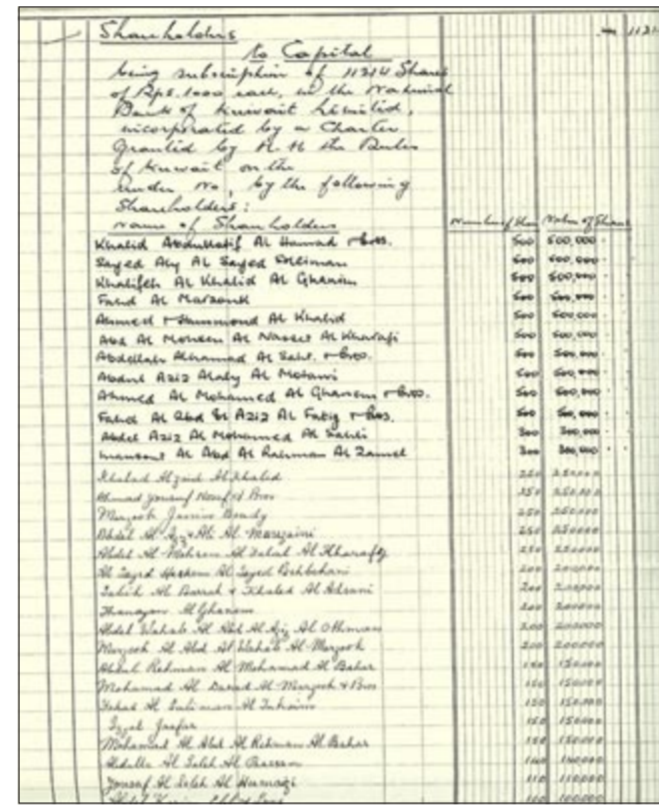
الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

أول اكتاب لمصرف وطني في الخليج «الوطني» يكشف عن وثيقة تاريخية نادرة تناول عملية الاكتاب الأولى في أسهم البنك قبل 60 عاماً

كشفت بنك الكويت الوطني عن وثيقة تاريخية نادرة تناول البنك قبل 60 عاماً، وهي أول عملية اكتاب لمصرف وطني في منطقة الخليج بأسرها. وتظهر هذه الوثيقة حصّة المساهمين بدءاً من المؤسسين الذين كان نصيب كل منهم 500 ألف سهم والذين فتحوا باب الاكتتاب لجميع أهل الكويت ليشاركوا في تأسيس البنك. ويؤكدون لهم مشاركة في وضع اللبنة الأولى للاقتصاد الوطني الكويتي.

وقد توزع رأس المال على ثلاثة عشر ألفاً ومائة سهم بقيمة ألف روبية هندية للسهم الواحد، ليبلغ رأسمال البنك عند التأسيس 13 مليوناً ومائة ألف روبية، وقد اضطلع بهذه المهمة المغفور له يوسف العبدالعزیز الخلیج، ليضع بذلك البنك الوطني حجر الأساس في بناء اقتصاد كويتي وطني مستقل.



ويتزامن عرض الوثيقة مع مناسبة احتفال البنك الوطني بمرور 60 عاماً على تأسيسه بموجب المرسوم الأميري الصادر بتوقيع المغفور له أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح، قبل 6 عقود بتاريخ 19 مايو 1952.

وفي تلك الفترة التي اعتبرت صدور المرسوم الأميري، شرع المؤسسون في العمل التنفيذي لافتتاح البنك في أقرب وقت ممكن، واتخذوا الخطوات الأولى نحو الدعوة للاكتتاب في أسهم البنك، وفي الوقت نفسه البحث عن مدير وطاقم عمل للبنك. وفوضوا في ذلك خليفة خالد الغنيم، للبحث في لندن، كما فوضوا أحمد سعود الخالد بالسفر إلى لبنان لتوفير بعض الأدوات والقرطاسية اللازمة لبدء الأعمال.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني يحتفظ في أرشيفه بمجموعة نادرة من الوثائق والسجلات التي تؤرخ

لفترة مهمة من تاريخ الكويت الاقتصادي والمالي منذ عام 1952، كما تؤرخ في الوقت ذاته لكبار رجالات الكويت وتجارها والذين قامت على أكتافهم اللبنة الأولى لهيئة الكويت الحديثة.

وعلمت «الانباء» من مصادر مطلعة في شركة البترول الوطنية أن الشركة ستوقع عقداً الأسبوع الجاري مع مؤسسة برقان واحد التجارية ووكيلها العالمي شركة سامسونغ سي أس دي الكورية الجنوبية لبناء وحدة جديدة لمعالجة عادم الغازات الحمضية في مصفاة ميناء الأحمدية بقيمة 15,5 مليون دينار.

وأوضحت المصادر أن مدة تنفيذ المشروع ستكون لمدة 24 شهراً وسوف يتم تنفيذ الوحدة بالتوازي مع إقامة الشركة لمصنع الغازات الحمضية، مشيرة إلى أن السعر الذي قدمته شركة سامسونغ نافس شركات الهندسة التسع العالمية الأخرى، التي قدمت عروضها لمصلحة شركة البترول الوطنية الكويتية، مشيرة إلى أن الشركة الإيطالية تكنومونت سجلت ثاني أقل الأسعار لتلقها شركة لارسن آند توربو الهندية.

وتذكر المصدر أن الطاقة التكريرية لوحدة إزالة الغازات

النفط الكويتي يرتفع 95 سنتاً ليستقر عند 94,87 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية: إن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات الجمعة الماضية 95 سنتاً ليستقر عند مستوى 94,87 دولار للبرميل مقارنة بـ 93,92 دولاراً في تداولات يوم أمس الأول. ويأتي هذا الارتفاع لأسعار النفط في الأسواق العالمية مع تزايد الآمال بأن بنوكاً مركزية كبرى حول العالم ستتحرك بشكل منسق لنزع فتيل أي تداعيات سلبية قد تنتج عن انتخابات حاسمة ستجري في اليونان يوم غد بالإضافة إلى قرار وزراء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بالحفاظ على سقف الانتاج البالغ 30 مليون برميل يومياً.

مع شركة كورية جنوبية بقيمة 15,5 مليون دينار «البترول الوطنية» توقع عقد إنشاء وحدة جديدة لمعالجة عادم الغازات الحمضية

الحمضية في مصفاة ميناء الأحمدية ستكون بطاقة مقارها 146 مليون قدم مكعبة في اليوم بـ 39 برميلاً من المكتفات في اليوم.

وأشار إلى أن الشركة تسعى من خلال تحديث وإنشاء وحدات إزالة الغازات الحمضية القائمة في المصفاة لتضاهي طاقتها التصنيعية طاقة الوحدة الجديدة تقريباً وذلك بحسب اللقيم المتوافر من حقول شركة نفط الكويت، مبيناً أن المشروع يتماشى مع استراتيجية مؤسسة البترول

الكويتية التي تدعو إلى خفض انبعاثات الغاز (Gas Flaring) إلى أقل من 1٪ وبالتالي تقليل تلوث البيئة إلى حد كبير. **أحمد مغربي**



مصفاة الأحمدية تستعد لإنشاء وحدة جديدة لعادم الغازات

اقتصاديون لـ «الأنباء»: تنفيذ المشاريع وتنشيط السياحة مطلبان ملحّان

للقرارات وليست مضاربة وبإمكانها أن تساهم في حل كثير من مشكلات الشباب الذين يبحثون عن بيت العمر.

وتطالب بضرورة إعادة النظر في منح الرهن العقاري لافتاً إلى أنه في علم الاقتصاد قاعدة تشير إلى أن التمويل هو شريان الحياة الاقتصادية.

وأشار الفرج إلى أن الحكومة الكويتية خلال الفترة السابقة كانت تعد دراسات لتعمير الأراضي البعيدة عن سنتر العاصمة، وهو ما يتعارض مع رغبة المواطن بما يشير إلى أن هذه الحلول غير صحيحة مستنداً على ذلك بزيادة المضاربة على الأراضي القريبة من العاصمة كمنطقة جنوب السرة والمسيلة وشرق القرين والفيتيسيس.

وتطلب الفرج مجلس الإمة بان يضع سوق العقار ضمن أولوياته خلال الفترة المقبلة، لاسيما أن العقار استثمار مهم لكثير من المواطنين كما أن البحث عن المسكن بات قضية مهمة تقلق الشباب حديثي التخرج. **عاطف رمضان**

التي يعاني منها القطاع العقاري، مشيراً إلى أن الوزير أنس الصالح يمثل القطاع الخاص وجاء من مقر غرفة التجارة والصناعة ويعلم تماماً المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص.

بيت العمر

من جانبه أعرب العضو المنتدب لشركة الدار الكويتية العقارية عماد الفرج عن تفاؤله بتعاون السلطتين الجديتين خلال الفترة المقبلة بما يعكس إيجاباً لصالح القطاع العقاري، مشيراً إلى أن هناك الكثير من القوانين والتشريعات الاقتصادية أو العقارية تحتاج إلى التعديل ضراباً مثلاً على ذلك قوانين الـ «B.O.T»، والمستثمر الاجنبي وقانون 8 و9 للهرن العقاري.

وأوضح الفرج أن الغالبية العظمى من النواب مهتمون بتطوير الاقتصاد الوطني، مبيناً أن قانوني 8 و9 لم يحققا الهدف من صدورهما. وأشار إلى أن هناك كثيراً من الشركات العقارية مطورة

بتصريحات سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن جدية الحكومة لمحاربة الفساد والإصلاح والاعتماد على الذات في الاقتصاد الوطني في ظل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع مدخول الدولة من الفوائض المالية. واستطرد قائلاً: لا نحتاج تشريعات اقتصادية جديدة بقدر ما نحتاج إلى تطبيق التشريعات القائمة.

وأضاف المبارك أن العقار الاستثماري لم يتأثر كثيراً بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية مثل العقارات الأخرى التجارية والصناعية. ولفت إلى أن المستثمرين اتجهوا نحو العقار الاستثماري تزامناً مع تراجع أسعار الفائدة البنكية على الودائع. ونقلت إلى أن وزيرة التجارة والصناعة السابقة د.أماني بورسلي كانت لها جهود واضحة لمعالجة الشركات التي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية وحل مشكلات المنطقة الحرة ولجنة العقار التي لها إسهامات واضحة في حل بعض المشكلات

لكن السوق العقاري يحتاج إلى اتخاذ السرعة لتنفيذ هذه القرارات الحكومية في أسرع وقت ممكن. وبين أن الشركات الوطنية لديها الإمكانيات لتلبية ما يحتاجه السوق المحلي أو مشاريع التنمية لكن التجار الكويتيين يريدون أن يلمسوا هذه المشاريع على أرض الواقع.

خطة الإصلاح

وفي الإطار ذاته ذكر الخبير العقاري والمصرفي صلاح المبارك في المقطع العقاري بالكويت لا يحتاج إلى قوانين أو تشريعات جديدة بقدر تعديل القوانين القائمة، مشيراً إلى أن هناك أموراً أهم من سن تشريعات اقتصادية جديدة مثل تفعيل برامج خطط إصلاح للاقتصاد وتفعيل عمليات الصرف والإنفاق الحكومي عبر تنفيذ خطة التنمية وتعاون السلطتين لتنشيط جميع القطاعات الاقتصادية التي من أبرزها القطاع العقاري إلى جانب محاربة الفساد. وأعرب المبارك عن تفاؤله



عماد الفرج



صلاح المبارك



توفيق الجراح

جاء من ربح غرفة تجارة وصناعة الكويت، مشيراً إلى أنه وزير اقتصادي ولديه إلمام كبير بالمشكلات الاقتصادية، مبرحاً عن أمه في أن يوفق الوزير الصالح في تنفيذ الخطط المستقبلية الموجودة لدى الوزارة. واستطرد الجراح قائلاً: الوزراء الجدد لديهم فرصة لاستكمال تنفيذ الخطط المستقبلية خلال الفترة المقبلة. وذكر أن السلطة التنفيذية قد تتخذ مجموعة من القرارات

وأضاف الجراح أن السلطتين الجديتين مطلبتان بضرورة دفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام من خلال تنفيذ المشاريع التنموية والبحث عن عوائد مالية بديلة عن النفط من خلال القطاعات الإنتاجية الجديدة والعمل على إيجاد وظائف جديدة للشباب وتنشيط القطاع السياحي والقطاعات المالية والوجستية. وأوضح الجراح أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح

طالب اقتصاديون السلطتين التنفيذية والتشريعية بإعطاء الأولوية لتنفيذ خطط التنمية وحل المشكلات التي يعاني منها القطاع العقاري وتفعيل برامج خطط الإصلاح الاقتصادي. وطالبوا في تصريحات لـ «الأنباء» مجلس الإمة والحكومة بضرورة العمل لإيجاد عوائد مالية بديلة عن النفط واتاحة القطاع السياحي والقطاعات المالية والوجستية واستغلال الفوائض المالية التي تتمتع بها الدولة الاستغلال الصحيح.

وذكر البعض أن تصاريح مطلبتان بأن يكون تطوير القطاع العقاري ضمن أولوياتهما خلال الفترة المقبلة، خاصة أن العقار استثمار مهم لكثير من المواطنين، وفيما يلي التفاصيل: في البداية، أكد رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح أن القطاع العقاري في الكويت يعاني من مشكلات أساسية تتمثل في سن تشريعات وقوانين جديدة.

«بيان»: الحكومة الحالية لم تنجح حتى الآن في إدارة العملية التنموية في البلاد

«المشورة»: الأسهم الإسلامية استحوذت على 73٪ من الأسهم المتداولة

قال تقرير شركة المشورة والرأية الاسبوعي ان مؤشر المشورة للأسهم الإسلامية فقد 4,2٪، وهي أكبر خسارة اسبوعية ل هذا العام فاذا 17 نقطة وتخليها عن مستوى 400 نقطة ليقل على مستوى 385,95 نقطة، مقابل خسارة بنسبة 2,4٪ على مستوى مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة حيث فقد 10,86 نقطة مقابل على مستوى 435,83 نقطة، ويفارق بسيط كانت خسارة مؤشر الزوني للسوق بنسبة 2٪ تعادل تقريباً 8 نقاط ليقل على مستوى 393,78 نقطة متخلياً كذلك عن مستوى 400 نقطة لأول مرة منذ اربعة اشهر تقريباً.

وذكر التقرير ان نشاط السوق تركز على الاسهم الإسلامية والتي استحوذت على نسبة 73٪ من مجمل الاسهم المتداولة في السوق والنامية بنسبة اجمالا لا تتجاوز 3,7٪، وذهبت نسبة 15٪ للأسهم التقليدية و13٪ للأسهم المتوافقة مع الشريعة، وكان نمو الكبير لصالح الاسهم الإسلامية بنسبة 29٪ قياساً على مستويات الاسبوع الماضي بينما نمت تداولات الاسهم المتوافقة بنسبة محدودة كانت 3,3٪ فقط.

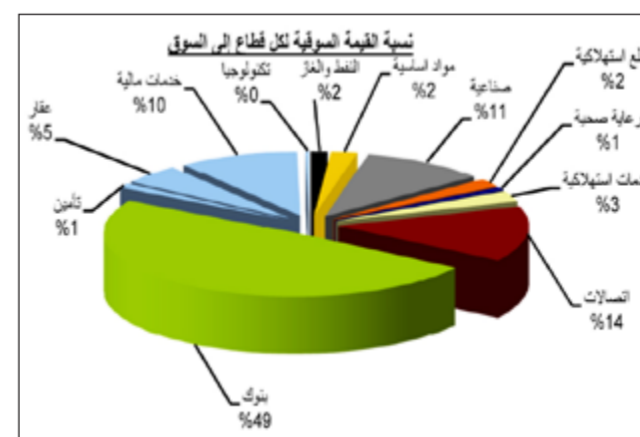
وكذلك تركز السيولة على الاسهم الإسلامية ولكن بنسبة اقل من النشاط وكانت 50٪، وذهب 22٪ من السيولة لتداولات الاسهم التقليدية و28٪ للأسهم المتوافقة مع الشريعة، وكان نمو سيولة الاسلاميه هو الأكبر بنسبة 20,6٪ بينما لم يتجاوز نمو سيولة الاسهم المتوافقة مع الشريعة نسبة 1,2٪ متراجعة ايضا على مستوى الاسهم التقليدية بنسبة 2,2٪. وبين التقرير تكاليف العوامل السلبية على مؤشرات السوق لينزلق هذا الانزلاق الاسبوعي الأكبر والذي سجل خلاله أكبر خسارة اسبوعية هذا العام، وبعد مصاعب وتعثر على مستوى اطلاق نظام تداول السوق الجديد الذي لم يوفى في اطلاق موقع السوق الجديد بذات الوقت وبقي الجميع بانتظار اطلاق الموقع الجديد ولكن دون جدوى.

شهد عمليات بيع مكثفة، شملت الكثير من الأسهم سواء القيادية أو الصغيرة، إلا أن النصيب الأكبر من تلك العمليات، وهو ما أثر بشكل بالغ على المؤشر السعري الذي هبط دون مستوى الـ 6,000 نقطة نفسه للمرة الأولى منذ شهر فبراير الماضي. هذا وعلى الرغم من تراجع السوق في أغلب جلسات الأسبوع الماضي، إلا أن نشاط التداول قد شهد تبايناً بالمقارنة مع تداولات الأسبوع الذي سبقه، حيث جاء ذلك وسط تزايد عمليات البيع التي شملت كل قطاعات السوق، والتي تراجع كلها دون استثناء بنهاية الأسبوع الماضي، مما أثر بشكل واضح على المؤشرات الرئيسية للسوق، بما فيهم مؤشر كويت 15.

ومع نهاية الأسبوع الماضي تراجعت محاسب المؤشر السعري بشكل ملحوظ على المستوى السنوي لتصل نسبتها إلى 1,61٪، في حين تفاقمت خسائر المؤشر الزوني منذ بداية العام الحالي لتصل إلى 2,92٪. أما على صعيد القيمة الرأسمالية للسوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي بلغت 26,76 مليار دينار، مسجلة تراجعاً بنسبة بلغت 2,6٪ عن مستواها في نهاية العام 2011، والتي بلغت آنذاك 28,55 مليار دينار.

سرعة تنفيذ هذه التوصيات التي لا شك أن تنفيذها سيصب في مصلحة الجميع، إلا أن من الملاحظ أن الحكومة الحالية لم تنجح حتى الآن في إدارة العملية التنموية في البلاد، حيث كثرت الانتقادات من المشاكل والعقبات التي تعترض خطة التنمية دون أن نشهد أي إصلاحات أو قرارات تنفيذية تترجم هذه التصريحات إلى وقائع ذات أثر ملموس على الاقتصاد الكويتي، خاصة أن العديد من العقبات التي أعلنت عنها جهات حكومية هي نابعة من الحكومة نفسها، فإذا اشتمكت الحكومة من نفسها فمن يستطيع أن يصلح إذن؟ وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تكبد السوق خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة، وذلك نتيجة استمرار الضغوط البيعية في الهيمية على تعاملات المستثمرين، وهو الأمر الذي يعتبر مستمراً منذ فترة، وهو ما أدى إلى انخفاض مؤشرات السوق للأسبوع الثالث على التوالي. هذا وبالرغم من البداية الإيجابية التي استهل بها السوق تعاملات الأسبوع الماضي بدعم من ظهور قوى شرائية شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، إلا أن عودة العوامل السلبية على الساحة مرة أخرى ساهمت في تراجع السوق ثانية، حيث

الحكومية، وتزايد مستوى الفساد وانخفاض مستوى الشفافية، وضعف الاعتماد على الإدارة المتحرقة في المؤسسات والشركات، تعتبر من أهم مكامن الضعف في الاقتصاد الكويتي، والتي لا بد من الانتقادات إليها ومعالجتها. هذا وقدم التقرير بعض التوصيات التي تعتبر أهم مبادئ التغيير في الكويت، من أهمها ضرورة تحويل الكويت من مجتمع استهلاكي بمستويات شرهة، إلى مجتمع يرشد استهلاكاته ويوفر جزءاً منها، بالإضافة إلى تحويل الكويت من اقتصاد يسرف في استغلال الثروة النفطية وإيراداتها، إلى اقتصاد يحفظ ويستثمر هذه الثروة لصالح الشعب الكويتي حاضراً ومستقبلاً، هذا فضلاً عن تحويل الكويت من مجتمع اقتصادي تتم إدارته بصورة عشوائية، إلى الاعتماد على الإدارة المهنية العالية الكفاءة. هذا وتامل الأوساط الاقتصادية بالكويت في أن نستجيب الحكومة بالأجهزة المسؤولة في الدولة إلى مثل هذه التقارير، والتي تكاثرت وتعدت من مختلف الجهات، والتي تلقي الضوء على الاختلالات التي تعاني منها الكويت واقتصادها، وتعطي اقتراحات وحلولاً لمعالجة تلك الاختلالات، كما نامل في أن يتم التعاون بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية من أجل



انخفاض القيمة الرأسمالية للسوق 1,95٪ لتصل إلى 26,76 مليار دينار

تذكر التقرير أن قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 643,55 مليون سهم شكلت 52,90٪ من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 25,04٪ من إجمالي السوق، إذ تم تداول 304,64 ملايين سهم للقطاع. وانخفضت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 1,95٪ خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 26,76 مليار دينار بنهاية تداولات الأسبوع، وقد انخفضت القيمة الرأسمالية لجميع قطاعات السوق باستثناء قطاع الرعاية الصحية الذي أقلف دون تغير ينكر.

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إنه وبعد التماسك الهش للأسبوع قبل الماضي، واصل سوق الكويت للأوراق المالية حركته التصحيحية التي تسببت في خسائر كبيرة لمؤشراته الثلاثة، وخاصة مؤشر السعري، وذلك نتيجة تركيز الضغوط البيعية بشكل أكبر على الأسهم الصغيرة، والتي تعرضت بدورها لضربات نشيطة في الفترة السابقة تسببت في تخضع أسعار بعضها، فيما كانت خسائر المؤشر الزوني ومؤشر كويت 15 أقل نسبياً، وقد ساهم في ذلك بعض التأثيرات الخارجية نتيجة الأحداث السياسية المحلية من ناحية، والتوقعات المتشائمة للاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، مما أدى إلى هبوط المؤشر السعري إلى إحدى الجلسات اليومية من الأسبوع إلى أدنى مستوياته منذ ما يقرب من أربعة أشهر، ليستمر في فقدان مكاسبه السنوية التي وصلت حتى يوم الخميس إلى 1,61٪ فقط. وعلى الصعيد المحلي، أصدرت لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، تقريرها حول أهم التحديات التي تواجهها الكويت في المستقبل، حيث حذر التقرير من استمرار اعتماد الكويت على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، كما بين أن انخفاض جودة التعليم وعدم توافرها مع متطلبات سوق العمل، وتعقيد الإجراءات